# دراسة تقييمية لدور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2009–2019)

## *Evaluation Study of the Role of Small and Medium-Sized Enterprises at Achieving Economic Development in Algeria: During the period (2009-2019)*

**د. قرارية ريمة**
جامعة فرحات عباس سطيف 1
krariarima@gmail.com

**أ. دريس ناريمان**
جامعة فرحات عباس سطيف 1
narimane_univsetif@yahoo.com

**ملخص:**

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المواضيع البحثية، لدورها المحوري والأساسي في تطوير اقتصاد الدول والذي عادة ما يترجم إلى حاجة ملحة لتطوير هذا القطاع من المؤسسات اعتمادا على عدد من استراتيجيات وسياسات بغية تنشيط هذا الدور وبذلك يواجه هذا النوع من المؤسسات تحدي مزدوج : يتمثل التحدي الأول في التحضير لمرحلة ما بعد النفط والتحدي الثاني يتمثل في الانتقال نحو اقتصاد سوق حديث يتميز بتنافسية المؤسسات والتي تشكل نسيجه.

جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لدراسة وتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إلقاء الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل، حيث يعد التشغيل أحد أهم قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تزداد أهمية هذه الدراسة إضافة إلى تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج الداخلي الخام وزيادة الصادرات بالاعتماد على الاحصائيات الخاصة الوطنية والدولية بعدد من السنوات.

**كلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، التشغيل، الصادرات.

***Abstract:***

*The subject of small and medium-sized enterprises is one of the most important research topics according to its principal and critical role at developing the country's economy; which is usually translated into a necessity to develop this sector depending on a variety of strategies and policies within the framework of development programs and plans in order to activate its role, thereby this kind of enterprises face a double challenge; the first, concerning the preparation to the period after oil, and the second, concerning the transition towards a new modern market economy which is characterized by a competitive enterprises where small and medium-sized enterprises form its textile.*

*This paper is an attempt to examine and evaluate the role of small and medium-sized enterprises at achieving economic development through shedding the light on the role of small and medium-sized enterprises at creating the new work positions, where employment is one of the most important issues of economic and social development, in addition, evaluating the role of Small and medium-sized at raising the Gross Domestic Product and increasing the exports based on national and international statistics of a number of years.*

***Keywords**: Small and medium-sized enterprises, economic development, employment, exports.*

**المقدمة:**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

تعد الجزائر واحدة من الدول التي اتخذت من استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمخرج لحل أزمة الانخفاض المفاجئ والمستمر لأسعار النفط، باعتبار المكانة التي نأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج قطاع المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة وتنويع وزيادة الانتاج الوطني، وبذلك يقع على عاتق هذا النوع من المؤسسات رفع تحدي مزدوج : يتمثل التحدي الأول في التحضير لمرحلة ما بعد النفط، والتحدي الثاني يتمثل في الانتقال نحو اقتصاد سوق حديث يتميز بتنافسية المؤسسات والتي تشكل نسيجه. وتُعتبرُ تجربة الجزائر في مجال إنشاء وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأخرة بالمقارنة مع معظم الدول الأوربية والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي سبقتنا إلى التحرير الاقتصادي والمالي، حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ظهرت بعد سنة 1993.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في نسيج الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في توظيف الاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، فقد قدرت نسبة مساهمتها 75% من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات وحوالي35% من القيمة المضافة، وتوفر 78% من مناصب الشغل، وتحتل ما يقارب 94% من النسيج المؤسساتي الوطني.

**مشكلة الدراسة:**

وعلى ضوء ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة وتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية وتنويع وزيادة الانتاج الوطني، فإن إشكالية هذه الدراسة تدور حول التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى فعالية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟
- ما مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات؟

**أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- التعرف على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
- تشخيص أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الاقتصادي الجزائري؛
- إبراز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق؛
- تحديد الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**أولا: تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**

اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة، وإدراكا لهذه الأهمية بذلت السلطات العمومية عدة مجهودات بعد سنة 1993 من أجل تعزيز أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، بعدما كانت مهمشة طيلة فترة الاقتصاد المخطط، ومن بين أهم السياسات الإصلاحية نذكر ما يلي:

- قانون المالية لسنة 2000، الإطار المؤسساتي والتشريعي لتأهيل المؤسسات الاقتصادية عن طريق إنشاء صندوق ترقية المنافسة الصناعية، أين تولى تغطية المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمية المرتبطة أنشطتها بالصناعة، وذلك بهدف تغطية المصاريف المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي الشامل ووضع مخطط التأهيل،الاستثمارات المادية وغير المادية وتحسين نوعية المنتوج للوصول إلى المعايير الدولية للجودة ونفقات البحث والتنمية.
- برنامج التعاون بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، في سنة 2000 تم تخصيص 11,4 مليون دولار لتأهيل 21 مؤسسة مستفيدة، منها 5 مؤسسات عمومية، كما استفادت 31 مؤسسة صناعية في سنة 2001 من 150 مليون دينار جزائري في إطار إعداد دراسات التشخيص[1].
- ببرنامج التعاون الأورو متوسطي EDPME ، والذي كانت انطلاقته الفعلية مع بداية سنة 2002، فقد كلف 62,9 مليون أورو، تم تمويلها من طرف اللجنة الأوربية بقيمة 57 مليون أورو، والمؤسسات المستفيدة بقيمة 2,5 مليون، وساهمت الحكومة بمبلغ 3,4 مليون أورو، كما قام بتقديم الدعم المالي المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية سواء عن طريق عمليات التشخيص، أو التأهيل، أين تم تحقيق 716 عملية للتأهيل، ومن خلال عينة شملت المؤسسات التي استفادت من عمليات التأهيل (التشخيص، التشخيص المسبق أو التأهيل) وجد أن تلك المؤسسات تحسنت على المستوى التنظيمي والإداري، إلا أن معظم أصحاب تلك المؤسسات يرون أن هدف ترقية القدرة التنافسية لازالت غير محققة[2].

**1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

نص القانون التوجيهي رقم17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، لاسيما المادة 5 حيث عرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها:" مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار ، تستوفي معايير الاستقلالية"[3].

**الجدول رقم (01):معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر**

| المعايير / المؤسسة | عدد العمال (عامل) | رقم الأعمال السنوي (مليون دينار) | حجم الحصيلة السنوية (مليون دينار) |
|---|---|---|---|
| المؤسسة مصغرة | 01 إلى 09 | 40 | 20 |
| المؤسسة صغيرة | 10 إلى 49 | 400 | 200 |
| المؤسسة متوسطة | 50 إلى 250 | 400 إلى 4 ملايير | 200 إلى 1 مليار |

**المصدر**:القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 الصادر في 2017/01/11 ،المواد8/9/10.

## 2. خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص فإنها تستطيع أن تساهم في الانتعاش الاقتصادي وذلك لسهولة تكيفها والتي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإحصائيات المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كل البلدان، وتعتبر بالتالي الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه البلدان ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99.6% من مجموع المؤسسات، ألمانيا90%، اليابان 99.3%، أوروبا 99.8%[4]. ويمكن التأكيد على دور هذه المؤسسات من خلال التعرض إلى أهم ما تتسم به من مميزات يمكن ذكرها فيما يلي:

- **سهولة التأسيس والاستقلالية في الإدارة:**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها مؤسسات عائلية، بسيطة الهيكل التنظيمي، ضآلة حجم التمويل المطلوب لتأسيس، سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل. فنجد هذا النوع من المؤسسات يستند بالأساس إلي جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.[5]تتركز معظم القرارات الإدارية في شخصية مالكها، إذ في كثير من الحالات يتلقى مالك المؤسسة مع المسير الذي اختاره ويحدثه مباشرة في اجتماع حول أوضاع منشأته، الأمر الذي يجعل المسير منضبطا في عمله كون صاحب المنشأة على اتصال معه ويحفزه، مما يسهل من عملية رفع الأداء وتحقيق عائد أكبر فيتفوق عائد العمل على عائد التملك في معظم الحالات، لسهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم المشروع.[6] وفي بعض حالات أخري نجد أن المالك يلعب دور الإدارة العامة، فلا يكتفي فقط بتحديد المهام ووضع الأهداف بل يتعدى إلى درجة رسم السياسات والتنظيم واختبار الموظفين، وفي هذا النوع من المؤسسات أين يكون المالك هو المسير نجدها تعمل جيدا وتحقق أهدافها بسرعة لأن شخص واحد بيده كل الإدارة[7].

- **جودة الإنتاج و نظام معلومات الغير معقد:**

إن التخصص الدقيق والمحدد لهذه المؤسسات يسمح لها بتقديم منتوج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على المهارات حرفية ومهنية والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين، الأمر الذي يمكنها من التجديد والمرونة والتكيف مع تغيرات السوق، وقدرتها على اتخاذ القرار السريع والمناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبيرة. كما أن مرونة تسيير هذه المؤسسات وقدرها على التجديد والابتكار تسمح لها أكثر من المؤسسات الكبيرة على اغتنام الفرص لطرح منتجات جديدة بشكل دائم وإتباع طرق

إنتاج حديثة.[8] ان نظام المعلومات غير معقد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعله يتلاءم من نظام القرار غير المعقد. ويظل لنظام المعلومات في هذه المؤسسات دورا كبيرا في اتخاذ القرارات من حيث توفير المعلومات التي تحتاجها المؤسسة سواء في رسم سياستها أو اتخاذ قراراتها، ولكن ليس على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البقاء على هذا النظام المعلوماتي البسيط وإنما عليها القيام بتطويره وتسهيله وذلك بأتباع أحسن الأساليب لجمع المعلومات على اعتبار أن نظام المعلومات يعالج أكبر جزء من المعطيات المتوفرة حول المؤسسة[9].

بالإضافة لتلك المميزات يمكن أن نلخص البقية فيما يلي[10]:

- صغر الحجم ومحدودية التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم ومحدودية التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار أنه سوف يكون أقل تكلفة مقارنة مع المؤسسات الأخرى.
- قلة التدرج الوظيفي وذلك بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد في صنع واتخاذ القرار بسرعة وسهولة.
- القدرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة.
- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية وترقي المبادرات الذاتية، وإدماج كل مبادرة في الإبداع.
- سرعة توفر وانسياب المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات الأمر الذي يمكنها من التكيف وبسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

### 3. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى الجزائر من خلال تأهيل مؤسساتها الاقتصادية إلي تحسين تنافسيتها مقارنة بالمؤسسات الأجنبية خاصة في عصر يتسم بالتنافسية القوية على التكلفة والجودة . وقد شهدت الفترة ما بين 2001-2013 نمو سريع في عدد المؤسسات، كما يبن الشكل التالي:

**الشكل رقم (01):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2009-2018**

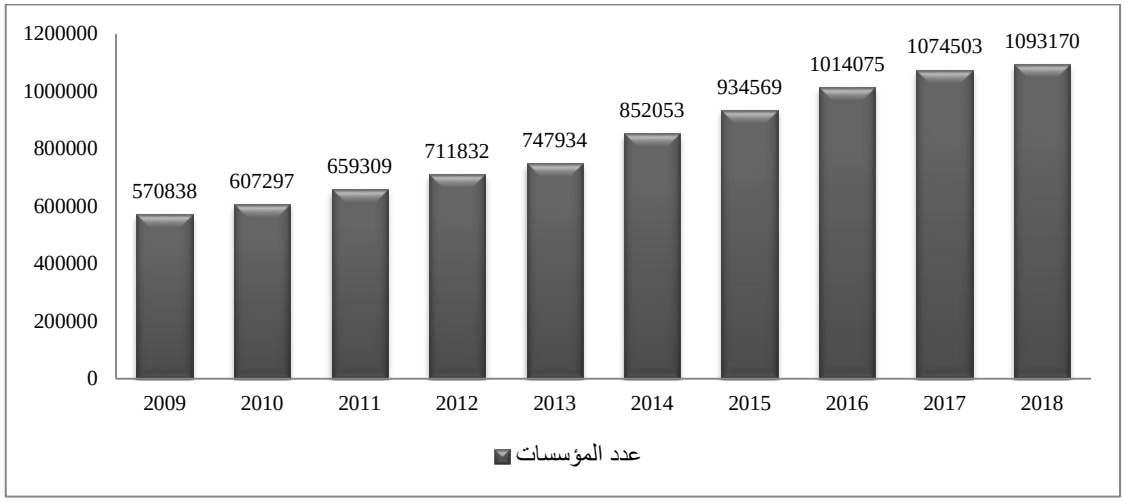


**Source** : www.mdipi.gov.dz/ ?bulletin-de-veille-statistique n°21,23,24,29,31,32,33.

نلاحظ من الشكل أعلاه التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، حيث تمثل المؤسسات المصغرة 90 بالمئة من مجموع المؤسسات والتي تشغل أقل من 10عمال[11]، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع في إطار استراتيجية الوصول إلى إنشاء مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في سنة 2015، و1.34 مليون مؤسسة في أفاق 2020 و 2 مليون في سنة 2025.

حسب المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCED)[12] فإن متوسطة كثافة المؤسسات بالنسبة لعدد السكان تقدر بـ 45 % مؤسسة بالنسبة لكل 1000 ساكن بحيث نجد في الجزائر كثافة بـ17 % بالنسبة 1000 ساكن، أما في الدول الناشئة 50-60 مؤسسة لكل 100 ساكن. فبحسب تقديرات (OCED) الجزائر تحتاج إلى 3 ملايين مؤسسة وبالتي فهي بعيدة كل البعد عن المتوسط المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رغم كل المجهودات المبذولة والميزانيات الضخمة المخصصة لهذا القطاع . فأين يكمل الخلل؟.

في التقرير الصادر في 28 أكتوبر 2014 صنف البنك الدولي الجزائر في المرتبة 154 من حيث مناخ الأعمال والاستثمار لسنة 2015 من بين 189 دولة حيث احتلت المرتبة 147 لسنة 2014 حيث نلاحظ تراجع بـ 7 مراتب. وفي مقارنة بسيطة مع الجارتين المغرب وتونس على التوالي المرتبة 54 و100 لمؤشر مناخ الأعمال ( الجدول أدناه) نلاحظ الفرق الشاسع من حيث الترتيب رغم الامكانيات والإجراءات التي وفرتها الجزائر في مجال ترقية الاستثمار. أما فيما يخص إنشاء المؤسسات تحتل الجزائر مرتبة 141من بين 189 دولة بـ13 مرحلة لإنشاء المؤسسة ولسنة 2015.كما يلاحظ تراجع في معظم المؤشرات حيث كانت في المرتبة 139 لسنة 2014. والجدول رقم (02) الموالي يوضح ترتيب الجزائر من حيث مناخ الأعمال والاستثمار مقارنة مع كل من تونس والمغرب.

**الجدول رقم (02): ترتيب الجزائر والمغرب وتونس من حيث مناخ الأعمال والاستثمار**

| البيانات | تونس | المغرب | الجزائر |
|---|---|---|---|
| ترتيب الدول من حيث مناخ الاستثمار (1- 189 دولة ) | 60 | 71 | 154 |
| رصيد الدول من حيث درجة تعقد اجراءات البدء في الاستثمار(1-189) | 100 | 54 | 141 |
| رصيد الدول من حيث درجة البدأ في الاستثمار(0-100) | 83.60 | 90.33 | 74.07 |
| عدد الاجراءات المطلوبة لبدء الاستثمار (العدد) | 10 | 5 | 13 |
| الوقت اللازم لانجاز الاجراءات خاصة بالاستثمار (اليوم) | 11 | 11 | 22 |
| التكلف (معدل العائد (%) على رأس المال) | %4.2 | %9.2 | %11 |
| الحد الأدنى لرأس المال | 0.0 | 0.0 | %24.1 |

**Source**: www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2015

على الرغم من مساعي الدولة في إطار زيادة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن القطاع لازال يعاني العديد من العراقيل وفي واقع الأمر تلك العراقيل تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، والشكل البياني التالي يوضح العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر.

**شكل رقم 02: معوقات الاستثمار في الجزائر(%)**

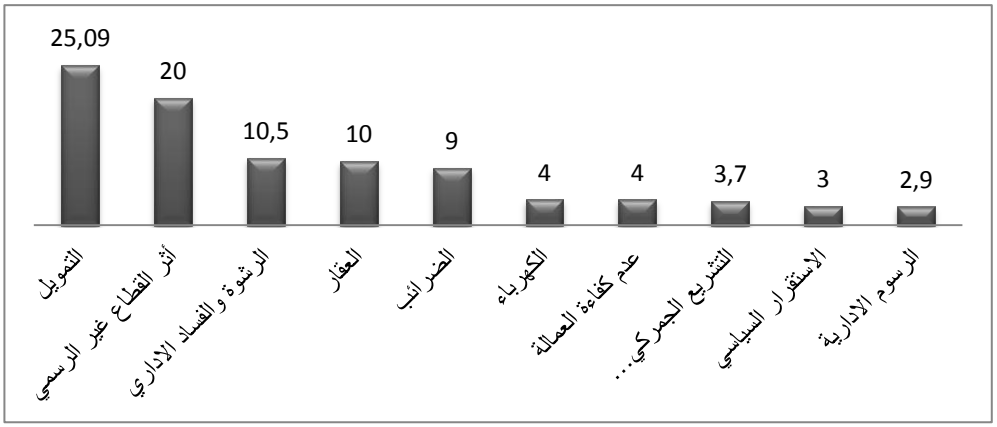


**المصدر**: تقرير البنك العالمي 2010 على الرابط: http://www.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، أن تلك المعوقات تؤثر بشكل مباشر على إنشاء المؤسسات في الجزائر، وتمثل إشكالية التمويل أهمها حيث تمثل نسبة 25,09 %من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صنفت الجزائر في جوان 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 138 من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقرضين[13].

**ثانيا: فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل**

اتجهت الاهتمامات حاليا لمواجهة البطالة بالاعتماد على المبادرات الفردية للبطالين وتجسيدها في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وقد أثبتت التجارب فعالية هذا التوجه لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات من خصائص تجعلها أكثر قدرة على احتواء ظاهرة البطالة بسبب سهولة تأسيسها، وضآلة رأس المال الذي تحتاج إليه، وقدرتها على التوسع جغرافيا وقطاعيا.

وفرضت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نفسها عدديا؛ حيث سجلت في السداسي الأول سنة 2013، أكثر من 747 ألف مؤسسة موزعة بين القطاع العام والخاص. حيث يتشكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية بعد سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة، وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة ثانية، فهي تمثل نسبة 71.5% من إجمالي عدد المؤسسات في بداية سنة 2009 [14]، أما القطاع العام فقد شهد تناقص في عدد مؤسساته وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة.

**جدول رقم (03): تعداد مناصب العمل حسب طبيعة المؤسسات**

| طبيعة المؤسسات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | 149449 | 1577030 | 1676111 | 1800742 | 1869363 | 2035219 | 2192068 | 2452216 | 1074236 | 1092908 |
| المؤسسات العمومية | 516335 | 48656 | 48086 | 47375 | 46132 | 47085 | 46165 | 35698 | 2601858 | 2690246 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع | 1546584 | 1625686 | 1724197 | 1848117 | 1915495 | 2082304 | 2238233 | 2487914 | 3676094 | 3783154 |

**Source :** http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME29francais_vf_nov_2018.pdf

من خلال الجدول أعلاه يساهم القطاع الخاص من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 97% من إجمالي عمالة القطاع، بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام الذي تراجع دوره في التشغيل بعد صدور المرسوم التشريعي 22/95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية. ويرجع عدم تأثر النسبة الإجمالية للزيادة، إلى تحول العمال من القطاع العام إلى القطاع الخاص وإنشاء بعض الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها؛ كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والذي يقدم الدعم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 35 – 50 سنة، وكذلك بسبب ارتفاع روح المقاولية في الجزائر الناتجة عن التحفيزات المالية والجبائية، كل ذلك ترجم على زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي، أين قاربت نسبة مساهمته في سنة 2013 نسبة 17.75%، بعدما كانت مستقرة في حدود 14% في سنة2009 [15].

**ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات**

على الرغم من كل السياسات والإجراءات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج المحروقات بـ 3 مليار دولار إلاّ أنها باءت بالفشل ولم تبلغ النجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة، حيث خلال السداسي الأول لسنة 2013 وصلت قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى 2 مليار دولار أي بمعدل3.10%[16]، حيث تبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل. والجدول أدناه يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية.

**جدول (04) يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009–2019 الثلاثي الأول**

**الوحدة: مليار دولار**

| السنوات | الصادرات النفطية | | الصادرات غير النفطية | | الصادرات الإجمالية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % |
| **2009** | 44.128 | 97.60 | 1.07 | 2.40 | 45.194 | 100 |
| **2010** | 55.527 | 97.32 | 1.52 | 2.67 | 57.053 | 100 |
| **2011** | 71.427 | 97.19 | 2.06 | 2.80 | 73.489 | 100 |
| **2012** | 69.804 | 97.10 | 2.08 | 2.89 | 71.886 | 100 |
| **2013** | 62.960 | 97 | 2.01 | 3.1 | 64.974 | 100 |
| **2014** | 60.304 | 95.89 | 2.58 | 4.10 | 62.886 | 100 |
| **2015** | 32.699 | 94.24 | 2 | 5.76 | 34.668 | 100 |
| **2016** | 28.221 | 93.98 | 1.8 | 6.01 | 30.026 | 100 |
| **2017** | 32.864 | 94.53 | 1.9 | 5.46 | 34.763 | 100 |
| **2018** | 37.80 | 93.13 | 2.83 | 6.87 | 40.03 | 100 |
| **2019** الثلاثي الأول | 16 | 93.77 | 4.76 | 6.23 | 20.76 | 100 |

**المصدر**: إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية على**الرابط**: http://www.douane.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009 الي2013 قد ارتفع، حيث إنتقل من 45194 مليون دولار عام 2009 إلى 64974 مليون دولار عام 2013 أي بإرتفاع قدره 18%، وهذه النتيجة تعطي أملا كبيرا بيد أنه سرعان ما يتلاشى إذا قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بـ 37%، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وتعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة 7.08% من إجمالي الصادرات الوطنية (784.79 مليون دولار)، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع. غير أن الجزائر شهدت انخفاض حاد في صادرتها بداية من 2015 نتيجة انخفاض سعر البترول في السوق الدولية. وكما يلاحظ فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة 2014 إلى غاية 2017، الذي يعود أساسا إلى ارتفاع المواد الغذائية المصدرة خاصة الفلاحية منها. تمثل الصادرات البترولية خلال الثلاثي الأول من عام 2019 نسبة **93.77%** من القيمة الاجمالية للصادرات أي بزيادة قدرها **11.77%** مقارنة بنفس الفترة من عام 2018.

نجد أنّ المحروقات تسيطر على الصادرات بنسبة 97% ، لذلك قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاته . وبشأن برنامج تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنتعرض هنا إلى مدى إسهام الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الصناعية الوطنية سيما مع برمجة إنشاء 200 ألف مؤسسة أخرى خلال المخطط الخماسي ( 2014/2010 ):

**جدول (05): يبين الصادرات الجزائرية حسب مجموعات الاستعمال للفترة 2019/2009 الثلاثي الأول**

| طبيعة السلع | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية | 113 | 315 | 355 | 315 | 402 | 323 | 235 | 327 | 348 | 373 | 67 |
| طاقة ومزيتات | 44128 | 55527 | 71427 | 69804 | 62960 | 60304 | 32699 | 28221 | 32864 | 38338 | 7159 |
| منتجات خام | 170 | 94 | 161 | 168 | 109 | 109 | 106 | 84 | 73 | 92 | 18 |
| سلع نصف مصنعة | 692 | 1056 | 1496 | 1527 | 1458 | 2121 | 1597 | 1321 | 1384 | 2242 | 364 |
| سلع تجهيز زراعية | - | 1 | - | 1 | - | 2 | 1 | - | 0.26 | 0.30 | 0 |
| سلع تجهيز صناعية | 42 | 30 | 35 | 32 | 28 | 16 | 19 | 54 | 74 | 90 | 23 |
| سلع إستهلاكية غير غذائية | 49 | 30 | 15 | 19 | 17 | 11 | 11 | 19 | 20 | 33 | 5 |
| المجموع | 45194 | 57053 | 73489 | 71866 | 64974 | 62886 | 34668 | 30026 | 34763 | 41168 | 7635 |

**المصدر**: http://www.douane.gov.dz **الوحدة: مليون دولار**

من خلال الجدول أعلاه يمكن يلاحظ أن صادرات الجزائر خارج قطاع الطاقة موزعة على مواد التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة والمنتجات الغذائية التي بلغت نسبة تصديرها حدود 0.8% ، والسبب يرجع في هذا السياق، إلى الضعف المسجل من طرف إقتصادنا لتراجع دور المؤسسات العمومية في المشاركة والتأطير، إلى جانب نقص التوعية والتأطير في المجال الفلاحي ، ونقص الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، التي لا تعتمد على الشراكة في المجال الصناعي والفلاحي . ما نتج عنه إقتصار صادرات الفلاحة على بعض المنتجات بقيمة إجمالية سنوية لا تتعدى70 مليون دولار منها 13 ملايين مبيعات التمور.

الصادرات خارج المحروقات تبقي دائما هامشية بنسبة تقدر بـ 6.23% فقط من القيمة الاجمالية للصادرات، أي ما يعادل 476 مليون دولار، حيث تم تسجيل زيادة بـ 2.35% في الثلاثي الاول من عام 2019 مقارنة بنتائج عام 2018 في نفس الفترة.

وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرين في القارة الإفريقية ، ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها 362 مؤسسة سنة 2013 ، وتقدر حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 5% من إجمالي الصادرات أي حوالي 800 مليون دولار .

ومنه نستنتج أن من أهم الأسباب التي تقف وراء عجز الإقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير . هو ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر وعدم تنوعها والمواد المصدرة على قلتها لا تتمتع بأي مزايا تنافسية بقدر ما تتمتع بمزايا نسبية، وكذا إلى عدم إعتماد إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات مبنية على أسس متينة ، حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة باعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة على حد سواء حيث كانت تسير في الماضي بطريقة عشوائية ، وتلك الثقافة تم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة . وباستثناء 20 أو 30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية ، فإن أغلب المؤسسات المتبقية ما زال تسييرها ضعيف جدا ولم تتحكم الدولة بعد في كل القطاعات.

**خاتمة**

نَخلُص من خلال الدراسة إلى الدور الفعّال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك من خلال آثارها الايجابية على العمالة وتطوير الصناعة وتنويع الدخل والخروج من التبعية للمحروقات، نظرا لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص يجعلها تساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إدراكا منها لدور الفعّال الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت الجزائر بعدة إجراءات وسياسات بغية تحفيز ودعم هذا القطاع من خلال وضع إطار قانوني وتشريعي ملائم واستحداث مجموعة من الأجهزة التي تدعم وترافق هذه المؤسسات، وكذا وضع آليات تمويلية تسمح بتوفير السيولة المناسبة لهذه المؤسسات. إلى أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة من أجل تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أثر الانخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى إلاّ أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الإقتصادية، إلى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ولم تتعدى في أحسن الحالات 3.91%.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يتم تقديم بعض التوصيات التي تساهم في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقصادية والاجتماعية بالجزائر، تتمثل في النقاط التالية:

- تقديم مزيد من الدعم للمؤسسات الناشئة سواء مادياً أو تقنياً، ومرافقة أصحاب المشاريع للخروج بأفضل نتيجة للاستثمار المراد تحقيقه.
- إصدار تشريعات قانونية مشجعة ومحفزة للاستثمار وتفعيلها على أرض الواقع بإلغاء العراقيل البيروقراطية خاصة في مجال التصدير.
- دعم المستثمرين الشباب ومساندتهم، بتزويدهم بالمعلومات الخاصة مناخ الاستثمار وسبل التكيف مع البيئة التنافسية سواء المحلية او الاجنبية.
- وضع آليات جديدة لتمويل التي من شأنها توفير الغطاء المالي لهذه المؤسسات وكذا تبسيط إجراءات الحصول على التمويل باعتباره أهم مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تحسين بيئة الاستثمار من خلال العمل على إزالة العراقيل والإجراءات الادارية الطويلة بحيث تصبح عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم بشكل أسرع وبكل شفافية.

## المراجع والهوامش

[1] www.reme.info/projets/algerie-mise-a-niveau

[2] Ibid

[3] قانون رقم 17-02 الصادر في 2017/01/11 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 5 من الجريدة الرسمية، العدد 2017/2 على الرابط http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf

[4] عثمان حسن عثمان، " مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية "، ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها دورها في اقتصاديات المغاربية، 2003، ص:19.

[5] عطوي عبد القادر، بوخاوة إسماعيل، " التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها دورها في اقتصاديات المغاربية، 2003، ص:836-837.

[6] صحراوي إيمان، " دراسة الخطر المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة نظر البنك "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، 2005، ص:17.

[7] Christian Fournier, « Techniques de gestion de la PME approche pratique»,1992, p.26

[8] صحراوي إيمان، مرجع سابق، ص:18.

[9] P. Jacques-Gustare et al., « Les PME face au défi l'intelligence économique »,1 édition,1997, p2-3

[10] محمد زيدان،"أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية "، 2002، ص:25-26.

[11] منشورات وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، العدد 23، 2013، ص4 على الرابط:www.mipmepi.gov.dz

[12] OCED : l'Organisation de Coopération et de Développent Economiques, http://www.oecd.org/

[13] World bank, doing business 2011, Algeria, making a difference for entrepreneurs, comparing business regulation N 183, Washington, 2010, p36.

[14] .المنشورات السنوية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009، ص 4.

[15] الديوان الوطني للإحصاء على الرابط http://www.ons.dz/

[16] http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_23_francais_vf_nov_2016.pdf